

في الواجهة

تعثر التأليف، ينتظر زواج الطائف والدوحة

يطرح تعثر اوله

حكومات عهد الرئيس

ميشال عون، حتى الآن

على الأقل، أكثر من

علامة استفهام عن

مغزى اخفاق الافرقاء في

التفاهم على

الحقائب، في مطلم عهد

يُنسب اليه انه من صنع

لبناني بلا تدخل خارجي

نقولاً ناصيف

على ابواب اقتراب انقضاء شهر على تكليف الرئيس سعد الحريري تأليف اولى حكومات العهد، 3 كانون الاول، يصبح احتساب اصرار الوقت امرا ذا شأن، ويبدأ بالخروج من المهلة المعقولة لبداية عهد يكون انقضى عليه هو الآخر، غدا، شهر على انتخابه. بعض التفسيرات المبسطة يتحدث عن خلاف على توزيع المقاعد والحقائب. لكن سواء من التفسيرات يتحدث عما هو ادهى: بشائر محاولة تلاعب بالتوازنات والاخلال بها للمرة الثانية منذ انتهاء الحقبة السورية في لبنان: الاولى عام 2005 على اثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والثانية اليوم مع وصول الرئيس ميشال عون الى رئاسة الجمهورية.

واقع الامر ان كلا من الثنائيتين المسيحية والشيعية في قلق احدهما حيال الاخرى، بينما الاحادية السننية التي لا تزال تقتصر على الحريري الى مزيد من الانكفاء شعورا منها بالوهن والتراجع لاسباب شتى: بينها ما يرتبط بزعماء الحريري نفسه واحواله المالية الصعبة وعجلته في العودة الى الحكم ايا يكن الثمن، وما يرتبط بذهابه المرغم الى انتخاب عون رئيساً للجمهورية بعدما عانده بضراوة مرشحا طيلة مرحلة الشغور، وما يرتبط بالاحداث الاقليمية المتسارعة بدءا مما باتت عليه الحرب السورية ودور حزب الله فيها. لم يعد الفريق السنني، وتحديدًا الحريري، قادراً كما عام 2005 على قيادة اوسع تحالف سياسي وطني، ولا ادارة التفاوض على تأليف حكومته كما لو انه «الرئيس

تقرير

هل يدفع الحريري من «كيسه» لتسهيل التشكيك؟

غسان سعود

حين كان الرئيس نبيه بري يقول إن المطلوب أولاً اتفاق سياسي على سلة تفاهات، وثانياً انتخاب رئيس للجمهورية، كان كثيرون يستنفرون الرد، متذاكين ومزايدين ومحلّين موقف رئيس المجلس أكثر ممّا يحتمل بكثير. لكن ها قد مرّ على انتخاب الرئيس ميشال عون وتكليف سعد الحريري تشكيل الحكومة نحو شهر كامل، من دون أن يتمكنوا من تشكيل حكومة. لماذا؟ لأن السلطة في مجلس الوزراء لا في بعدا، والصراع على السلطة يتعلق بمجلس الوزراء أولاً لا برئاسة الجمهورية. وبالتالي من افترض أن في وسعه حل العقد واحدة تلو الأخرى، نجح في فك الأولى المتعلقة برئاسة الجمهورية لكن لا تزال امامه عقد كثيرة. فتبويس للحى شيء والثالث المعطل في مجلس الوزراء شيء آخر. سعد الحريري يوجع قلب كثيرين اليوم وهو يلتزم خطابياً بكل

القوي» الذي يوزّع الحصص شأن ما كان عليه الرئيس فؤاد السنيورة في حكومة عامذاك. بيد ان ثمة اسبابا مختلفة لقلق الثنائية المسيحية، والاصح المارونية، وحماستها تاليا، وكذلك لتلك الشيعية: اولها، الاسلوب الملتبس الذي يتوسله رئيس الجمهورية في تأليف اولى حكوماته تبصره الثنائية الشيعية بكثير من التوجس. فهو يمارس دوره كشريك فعلي في تأليفها يملك حق الفيتو والعزل وسلطة المكافأة، كما لو ان صلاحيات رئيس الجمهورية لما تزل في حقيبته ما قبل اتفاق الطائف. وهو يوزّع الحقائب المسماة سيادية او خدماتية على الافرقاء على غرار ما خبرته حكومات ما بعد اتفاق الطائف. وهو يتمسك بحصته كرئيس بثلاثة وزراء على نحو ما لحظه له اتفاق الدوحة.

ثانيتها، للمرة الاولى في تأليف حكومة منذ تطبيق اتفاق الطائف، تشهد موازين القوى الداخلية، ويختبره بالذات الفريقان السنني والشيعي، فريقاً مسيحياً قوياً متماسكاً يطرح نفسه مفاوضاً رئيسياً لم تتسلل اليه الانقسامات، ولم يسع اي منهما للتلاعب به او اغراءه. قبل انتخابه ابرم عون اتفاقاً مع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع على تقاسم المقاعد الوزارية، رغم معرفته بنفور حليفه الشيعي حزب الله من الحليف المسيحي الجديد وشكوكه فيه الى حد الانزعاج. واذا باحدى عقبات تعذر التكليف حتى هذا الوقت، ان الخيار الوطني الحر لا يكتفي بالاصرار على الدفاع عن هذا

الاتفاق وحقوق الشريك المسيحي، بل يذهب الى حد «معاقبة» فريق مسيحي آخر، كالنائب سليمان فرنجيه، لعدم تأييده انتخاب الرئيس. تضاعفت المشكلة ايضا عندما باتت القوات اللبنانية وجها لوجه مع الثنائية الشيعية: رفض حزب الله ما وعداها به رئيس الجمهورية وهو حقيبة سيادية، ورفض الرئيس نبيه بري تخليه عن حقيبة خدماتية اساسية كالأشغال تعوض الحقيبة السيادية. ثالثها، ان الرئيس في ضوء القطيعة الكاملة، كما حزبه، مع فرنجيه ترك حماية نائب زغرنا لرئيس مجلس النواب كي يدافع عن وجوده السياسي في الحكومة وحصته على النحو الذي يسترضيه اولا واخيرا، ويربط مشاركته هو كما حزب الله في الحكومة بمشاركة فرنجيه. لم يتلقف رئيس الجمهورية حماية حليفه الماروني الزغرناوي منذ عام 2006، مذ ابرمت وثيقة التفاهم مع حزب الله، وكان في كنف تكتليه النيابي والوزاري وحليفه الانتخابي الى ان فرّق بينهما التنافس على الرئاسة. بدوره

ترك عون لبري حماية فرنجيه ووجوده السياسي في الحكومة

السياسي في الحكومة

«تسهيل قواني»

قالت مصادر بعيدا إنه لا جديد في زيارة الرئيس سعد الحريري للقصر الجمهوري أمس، ولكن هناك شبه توافق بين مختلف الأطراف المعنية على ضرورة الحصول على أجوبة نهائية بحلول الخميس أو الجمعة المقبلين. وقالت إن الاجواء عموماً ايجابية، مع الاشارة إلى أن القوات اللبنانية أبدت استعداداً للتسهيل والبحث في صيغ جديدة من دون توضيح ماهية هذا التسهيل. كذلك أشارت الى أن هناك رسائل ايجابية في الشكل من رئيس مجلس النواب نبيه بري، ولكن من دون تغيير في المضمون. وأكدت أن لا تغيير في موقف التيار الوطني الحر في شأن منح وزارة أساسية للوزير سليمان فرنجيه.

(الأخبار)

حزب الله لا يقل عن بري تمسكاً بحماية فرنجيه الذي هو حليفه منذ ما قبل اتفاق الطائف حتى رابعها، في ظل انكفاء شبه تام للفريق السنني والرئيس المكلف المهتموم باستعجال تأليف حكومته، تبدو الثنائيتان الشيعية والمسيحية في اشتباك معلن. كل منهما ترسم حدوداً جديدة في التعاطي مع المرحلة المقبلة. ما يقوله بري في العلن هو نفسه ما يقوله حزب الله في صمته. بالتاكيد يحاول رئيس الجمهورية، حليف حزب الله وجعجع في أن وسط ضراوة الخصومة بين هذين الفريقين، اتخاذ موقع وسط بينهما.

بتصرف التيار الوطني الحر نيابة عن الرئيس وهكذا وكذلك حزب القوات اللبنانية على انهما ربحا انتخابات الرئاسة. رفع جعجع السقف اكثر من اي وقت مضى، على نحو ما فعل ذات مرة على ابواب تأليف حكومة الرئيس عمر كرامي عام 1990 بالمطالبة بالحصة المسيحية الوازنة فيها بما يمنحه الثلث المعطل وقتذاك على انه الشريك المسيحي الوحيد القوي في معادلة اتفاق الطائف، بينما الرئيس امين الجميل في باريس والعماد ميشال عون داخل أسوار القنصلية الفرنسية. فأعطيت دمشق محاولته تلك، عام 2005، في اول توزيع لحزبه بعد جلاء الجيش السوري، بالكاد أعطي جعجع حقيبة السياحة لجوزف سركيس، وقد عذّر الشريكان السنني والدرزي في قوى 14 آذار ثالثهما. في حكومة ما بعد اتفاق الدوحة عام 2008 برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة ايضا لم يوافق الاخرين على منحه حقيبة العدل الا عبر شخصية غير حزبية مقدّرة، فيما نال الوزير الثاني انطوان كرم حقيبة البيئية فحسب. لم تكن حكومة 2009 برئاسة حليفه الحريري احسن حالا: بقي الدكتور ابراهيم نجار في حقيبة العدل وأعطى الوزير الثاني سليم وردة حقيبة الثقافة. غاب عن حكومتي الرئيسين نجيب ميقاتي وتمام سلام. ها هو جعجع اليوم يبدأ من حيث انتهى عام 1990. في حسابه السياسي ثمة مسيحي رابع يحصد، وآخر خاسر هو فرنجيه لا مكان له. حصته مناصفة مع الحليف الجديد التيار الوطني الحر. حصته في حقيبة سيادية لا منازع عليها قبل ان يسلم بتعويضها بنيابة رئاسة الحكومة. سوى ذلك كله يعتبر نفسه الاب الاول لانتخاب عون رئيساً ما دام حزب الله يعتبر نفسه الاب الاول لترشيحه.

كبيراً آخر. 3- بتراجع الحريري فيوفر للقوات تمثيلاً وازناً من حسابه الحكومي الخاص. والأكيد وفق المعلومات أن حركة الحريري من دون بركة، وهو لا يوافق أبداً على التصعيد العوني المههد بإعلان الحكومة بمن حضر. فالحريري سبق أن جرّب بلحمه الحي عبثية وضع حزب الله وحركة أمل أمام أمر واقع لإرغامهما على شيء لا يريدانه. وهو انتخب العماد عون رئيساً طناً منه أن ذلك سيؤمّن له 6 سنوات من الاستقرار في الحكم، لا إعلان حكومة يعلن المكون الشيعي انسحابه منها قبل ذهابها إلى مجلس النواب، فتفقد ميثاقيتها. والأكيد في هذا السياق أن رئيس الجمهورية يراهن على عدم خذلان حزب الله له، لكن الحريري لا يسهه التعويل على رهان الجنرال بعد كل ما يتداول عن التزام حزب الله المطلق مع الرئيس نبيه بري بعد تاديبتهم واجههم للعلی عبر الوقوف مع العماد عون في معركة الرئاسة في وجه الاقربين والابعدين.

حقائبهما في حكومة تمام سلام «زي ما هي»، فيما يفترض بحركة أمل أن تقدم حقيبة الأشغال العامة على مديح تفاهم معراب؟ واللافت هنا أن حزب الله يربح في مواجهة إسرائيل فيطالب بتقديم تنازلات في الداخل، وها هو ينتصر في سوريا على أصدقاء الحريري فيطلب منه تقديم التنازلات أيضاً وأيضاً. يمكن في زمن البغدادي أن تكوّم القوات وتُدلّ، إلا أن مشروع «فليحكم الإخوان» سقط في المنطقة والعالم. وعملياً، تفيد جميع المعطيات بأن محركات التشكيل مطفاة بالكامل منذ أكثر من يومين. فحركة أمل ترفض أن تدفع من حسابها الحكومي ثمن تدليل القوات بوزارة الأشغال التي هي من حصتها في الحكومة المستقلة، فيما تحتفظ كل القوى الأخرى بحصصها كما هي في حكومة سلام. والحل بالتالي واحد من ثلاثة: 1- تتراجع القوات عن مطالبتها بالأشغال وتقبل بإحدى حقائب الكتائب أو العونيين في حكومة سلام. 2- يتراجع الرئيس بري ليقدم تنازلاً